ADVA CENTER

INFORMATION ON EQUALITY AND SOCIAL JUSTICE IN ISRAEL

معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في اسرائيل

ملاحظات مركز أدفاه حول توصيات لجنة رابينوفيتش للإصلاح الضريبي

1. يجب مباركة التوصية بفرض ضريبة على أرباح رؤوس الأموال في إسرائيل.
تتم جباية الضرائب بهدف تمويل نشاطات الحكومة, وتساهم هذه الضرائب كذلك في تقليص اللامساواة داخل المجتمع الواحد, وخصوصا إذا ما تم فرضها بشكل تصاعدي, والقصد من ذلك, أن يسدد أصحاب الدخل العالي نسبة ضريبية تفوق نسبيا تلك التي يسددها أصحاب الدخل المنخفض. وهذا هو السبب في مباركة التوصية المذكورة.

نأمل أن يشكل هذا الأمر خطوة أولى في الطريق نحو جهاز ضريبي يسري على كل مصادر الدخل في إسرائيل: الأملاك, المواريث ورؤوس الأموال. وبالرغم من غياب المعطيات حول حجم رؤوس الأموال في إسرائيل, فمما لا شك فيه أن الحقبة الأخيرة شهدت ارتفاعا منقطع النظير في حجم الرأسمال الخاص, ويعود الأمر إلى أسباب عديدة نذكر منها, خصخصة النشاطات الحكومية وازدياد نشاطات البورصة وارتفاع مستوى الأجور والزيادات التي طرأت عليها, إضافة إلى نشاط المستثمرين الإسرائيليين في ما وراء البحار. وأدت هذه الزيادة في رأس المال إلى ارتفاع حالة عدم المساواة في المجتمع. وبمقدور فرض الضريبة على كل مصادر الدخل هذه, مساعدة الحكومة على تنفيذ الفعاليات التي تعود بالفائدة على جميع الإسرائيليين, بالإضافة إلى تقليص معين في وضع عدم المساواة, لذا يجب مباركة هذه الخطوة الأولى.

بالرغم من ذلك, يتضح أن هذه الخطوة متواضعة للغاية, فعلى عكس لجنة بن باسات التي أوصت بفرض ضريبة 25% على أرباح رأس المال, توصي لجنة رابينوفيتش بفرض نسبة 15% فقط. وتعتبر هذه النسبة اقل من المطلوب لكي تتحول ضريبة رأس المال إلى مصدر مركزي للموارد التي تستخدم لتمويل النشاطات الحكومية. ويتبين أن هذه التوصية تعبّر عن الهدف المركزي الأول

للجنة وهو : فرض ضريبة على رؤوس الأموال بنسبة متدنية تفاديا للمعارضة القوية التي قد يبديها أصحاب رؤوس الأموال في إسرائيل.

2. إضافة للضريبة المتدنية على أرباح رؤوس الأموال, توصي لجنة رابينوفيتش بخفض نسبة الضريبة الهامشية لأصحاب الدخل ما فوق 150%- معدل الدخل (حوالي 7000 شيكل جديد شهريا). وتعكس هذه التوصية الهدف المركزي الثاني للجنة وهو " منع هروب الطبقة المهنية والإدارية للاقتصاد الإسرائيلي إلى خارج البلاد" (يائير رابينوفيتش, هآرتس, 13.6.2000).

في الوقت الذي أوصت فيه اللجنة بفرض ضريبة ضئيلة على أرباح رؤوس الأموال, تعتبر نسبة التخفيض في أجور العمل مرتفعة. ويتضح على ضوء ذلك أن لب خطة الإصلاح الضريبي ليس فرض الضريبة على رؤوس الأموال, بل تخفيض الضريبة على العمل. ويؤدي الفرق بين النسبتين إلى وضع لا تستطيع معه المدخولات من فرض الضريبة على رؤوس الأموال التعويض عن الخسارة المتوقعة نتيجة تخفيض الضريبة على العمل, كل هذا صحيح إذا افترضنا أن مالية الدولة ستنجح في تحقيق توقعات جباية ضرائب رؤوس الأموال, وهذا ما يشكك به الكثيرون. وبما أن الأمر كذلك , ستضطر المالية إلى جذب الأموال من ميزانية الدولة لكي تغطي الخسارة من تخفيض الضريبة على العمالة. ويقول سيلفان شالوم وزير المالية بخصوص ذلك ما يلي" سَيُسَخر النمو الاقتصادي حتى العام 2008 لصالح الإصلاح الضريبي"(هناك:هناك).
على خلفية هذا الوضع, يجدر طرح السؤال التالي: هل من مبرر في هذه الأوقات لعملية إصلاح ضريبي بالطريقة المقترحة؟ الأزمة الاقتصادية المستمرة تؤدي إلى تراجع في المدخولات الضريبية وإلى تقليصات متتالية في الميزانية. وتواجه الكثير من الخدمات الجماهيرية ضائقة كبرى, ومن المتوقع أن يحصل بعض التراجع في أدائها. وفي نظرة مستقبلية إلى فترة يسود فيها الاستقرار السياسي-الأمني ويتجدد النمو الاقتصادي, من الواضح أن الحاجة ستدعو عندها إلى تسخير الموارد الكثيرة من اجل إعادة بناء مستوى أداء هذه الخدمات, لا بل تطويرها والمضي بها قدما. ويمنع اقتراح خطة الإصلاح الضريبي مسبقا إمكانية تجنيد هذه الموارد, إذ كما طرح سابقا, يتوقع وزير المالية أن أرباح النمو في السنوات الست القادمة لن تكفي إلى لتمويل الخسارة من خفض الضريبة على العمل. وأكثر من ذلك, إذا ما تم قبول توصيات لجنة رابينوفيتش, سيكون من الصعب على الحكومة, في المستقبل المنظور, رفع الضريبة بهدف ترميم البنى التحتية والخدمات الجماهيرية. والاستنتاج المطلوب هنا هو أن هنالك ضرورة لتغيير توصيات لجنة رابينوفيتش بشكل يتم معه زيادة حجم الضريبة المفروضة على أرباح رؤوس الأموال من 15% إلى 25% مقابل تقليص حجم الضريبة المفروضة على العمالة.

3. سيحسن تخفيض حجم الضريبة الهامشية بالأساس وضع من تتعدى أجورهم 10,000 شيكل جديد. وسيتمتع بهذا التخفيض بالأساس أصحاب الدخل الذي يصل إلى 20,000 شيكل فما فوق, ومن المعروف أن 75% من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون معدل الأجور (7,000 شيكل جديد) وما دون ذلك. ولن يستفيد هذا القطاع من الإصلاح الضريبي المقترح, وفعليا فهو سيتكبد الخسارة, إذ سيضطر, إلى دفع المزيد من الأموال مقابل خدمات مثل التعليم والصحة, بسبب تآكل التمويل الحكومي للخدمات الجماهيرية.

وسيحصل من يتقاضى على أجر يتراوح بين 3000 شيكل جديد و10,000 شيكل جديد على زيادة ضئيلة على دخلهم الصافي, ومن جهة أخرى سيقوم من يملك منهم برامج توفير بدفع

ضريبة على هذه البرامج ولن يتعدى ما سيتبقى لهم(هذا إذا تبقى شيء ما) بعض النقود الزهيدة. ولن يحصل من يتقاضى أجرا يقل عن 3000 شيكل جديد على شئ ما , إذ انهم يتواجدون دون الحد الأدنى الذي يستوجب دفع ضريبة الدخل, لكنهم يضطرون اليوم إلى تحمل الزيادة في ضريبة القيمة المضافة. وإضافة إلى ذلك تتآكل الخدمات الجماهيرية التي يعتمدون عليها والتي لا يتوقع تطويرها في المستقبل المنظور.

وسيتمتع من هذا الإصلاح الضريبي أصحاب الدخل المرتفع, والأسوأ من ذلك أن الحكومة التزمت بتسخير ثمار أي نمو مستقبلي لصالحهم.

مركز ادفا، ص.ب. 36529, تل ابيب 61364
تلفون: 03-5608871، فاكس: 03-5602205
Adva Center, POB 36529, Tel Aviv 61364
Tel. 03-5608871, Fax. 03-5602205
e-mail: advainfo@bezeqint.net
web site: http://www.adva.org